Document: EB 2016/119/R.47
Agenda: 27
Date: 12 December 2016
Distribution: Public
Original: English

**A**

الاستثمار في السكان الريفيين

# تعديل وثيقة تعميم قضايا المناخ في المشروعات التي يمولها الصندوق

**مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي**

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

**Margarita Astralaga**
مديرة شعبة البيئة والمناخ
رقم الهاتف: 2151 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:m.astralaga@ifad.org

**Luis Jiménez-McInnis**
مدير مكتب الشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2705 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:l.jimenes-mcinnis@ifad.org

نشر الوثائق:

**William Skinner**
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة عشرة بعد المائة
روما، 14-15 ديسمبر/كانون الأول 2016

**للعلم**

# المحتويات

**تعديل وثيقة تعميم قضايا المناخ في المشروعات التي يمولها الصندوق** **1**

**الموجز التنفيذي** **1**

**أولا – المقدمة والسياق** **3**

**ثانيا – التأقلم مع تغيّر المناخ في الصندوق** **5**

**ثالثا – جدول أعمال الصندوق لتعميم قضايا المناخ** **7**

ألف– ما الذي يعنيه تعميم قضايا المناخ؟ 7

باء – التزام الصندوق بتعميم قضايا المناخ 11

دال – تفعيل التزام الصندوق بتعميم قضايا المناخ 16

الذيول

الذيل الأول– مؤشرات تتبع التقدم المؤسسي المحرز لتنفيذ التزامات التجديد العاشر للموارد الخاصة بتعميم قضايا المناخ

الذيل الثاني– إطار قياس تعميم قضايا المناخ في حافظة الصندوق

# تعديل وثيقة تعميم قضايا المناخ في المشروعات التي يمولها الصندوق

## الموجز التنفيذي

1- صادق المجلس التنفيذي في دورته الثامنة عشرة بعد المائة على وثيقة تعميم قضايا المناخ في المشروعات التي يمولها الصندوق. وتعرض هذه النسخة المحدثة من الوثيقة كي يحيط المجلس علماً بها، بعد إدراج وعكس الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الاجتماع الثاني والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في مراكش من 7 إلى 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. وتمثل هذه الوثيقة جدول أعمال تعميم قضايا المناخ في الصندوق والجهود التي يبذلها الصندوق لتفعيل التزام تعميم قضايا المناخ بما يتعدى التجديد العاشر للموارد.

2- استنادا إلى الخبرات السابقة والالتزامات الحالية، توضح هذه الوثيقة نطاق ومخاطر وفرص إدماج الصمود في وجه تغير المناخ في عمليات الصندوق، كما أنها تشير أيضا إلى خيارات التمويل المختلفة لتفعيل إطار تعميم قضايا المناخ، وتبسيط سبل الأثر لهذا التعميم في حافظة الصندوق.

3- وبالبناء على أول دفعة معتبرة في تعميم قضايا المناخ في فترة التجديد التاسع للموارد، والتي مكنها ويسرها برنامج التأقلم صالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، سوف يشرع الصندوق في إطلاق الجزء الثاني من تحول حاسم نحو تعميم شامل لقضايا المناخ في استراتيجياته القطرية وحافظة مشروعاته بموجب التجديد العاشر للموارد. وقد التزم الصندوق بتوسيع نطاق هذه النواتج وبتحقيق تعميم لقضايا المناخ بما يعادل 100 بالمائة بحلول عام 2018 من خلال خطة لتعميم قضايا المناخ تتألف من عشر نقاط.

4- ستدعم ثلاث أدوات تكميلية تنفيذ جدول أعمال تعميم قضايا المناخ في الصندوق:

(1) أولا – مساهمات تجديد الموارد المستلمة من الدول الأعضاء في الصندوق لدعم استثمارات ملموسة في سلاسل القيمة ونظم الزراعة التي تتسم بانخفاض انبعاث غاز الكربون والصمود في وجه تغير المناخ؛

(2) ثانيا – الأموال التكميلية لتوفير الدعم للمساعدة التقنية وبناء القدرات والابتكار وتوسيع النطاق؛

(3) ثالثا – التمويل المشترك للتأقلم مع تغير المناخ في الأوضاع التي تؤدي فيها إدارة مخاطر المناخ إلى توليد تكاليف إضافية كبيرة.

5- وستشكل المساهمات التكميلية غير المقيدة في التجديد العاشر لموارد الصندوق لأغراض التأقلم مع تغير المناخ لبنات البناء في جدول الأعمال الجديد هذا، وسوف تمول استثمارات حساسة لقضايا المناخ في برنامج القروض والمنح. وتعكس المساهمات التكميلية غير المقيدة حقيقة أن تغير المناخ يشكل عامل انتقاص من التنمية، وأن الاستثمارات الإضافية لمواجهة تغير المناخ ضرورية للإبقاء على المكاسب الإنمائية على المدى الطويل. كذلك فهي تزيد من المرونة البرامجية والجغرافية لعمل الصندوق بشأن تغير المناخ ليصل ويفيد جميع الدول الأعضاء فيه.

6- وفي نموذج التعميم هذا، سيتم تمويل بعض أنشطة المساعدة التقنية المخصوصة لدعم استثمارات الصمود في وجه تغير المناخ في برنامج القروض والمنح من خلال المرحلة الثانية من برنامج التأقلم صالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وستعبئ هذه المرحلة الثانية التمويل التكميلي من الجهات المانحة المهتمة بحيث تبرمج كمنح من خلال جملة واسعة من المؤسسات لاستمرار دعم المساعدة التقنية والابتكار وبناء القدرات، وحوار السياسات، واستقطاب التأييد، والسلع العامة الوطنية أو الإقليمية لخلق البيئات التمكينية لدعم الاستثمارات والعمليات الحساسة لقضايا تغير المناخ في حافظة الصندوق.

7- ويرد في الذيل الثاني إطار للنتائج يوفر استعراضا لكيفية مساهمة استثمارات الصندوق في التأقلم مع تغير المناخ.

## أولا – المقدمة والسياق

1- يبلّغ المزارعون والأعمال والحكومات في جميع أنحاء العالم عن وجود آثار متنامية لتغيّر المناخ على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، وهم يحاولون إيجاد سبل للتأقلم معها. وحتى وقت قريب، كان المفهوم السائد لتغيّر المناخ على أنه مشكلة مستقبلية إلى حد كبير. إلا أن النتائج الرئيسية للتقدير الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ عام 2014، يشير إلى أن آثار تغيّر المناخ بدأت تظهر في الوقت الفعلي وأنها تؤثر فعلا على سكان الريف على مستوى العالم. وفي الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر المناخ الذي عقد في باريس (مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) في ديسمبر كانون الأول 2015، تبنى 195 بلدا اتفاقا عالميا ملزما قانونيا من المفترض أن يدخل حيز النفاذ عام 2020، ولتحقيق هذا الاتفاق فقد تعهدت الدول المتقدمة بالتزام مستمر بالهدف المشترك لتعبئة ما يصل إلى 100 مليار دولار أمريكي سنويا لتمويل المناخ حتى عام 2025.

2- ويعد المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة على وجه الخصوص من الأكثر تأثرا بتغيّر المناخ لأنهم يعيشون على بعض المواقع الطبيعية الأكثر هامشية وتعرضا للمخاطر في العالم، مثل سفوح الهضاب، والمراعي القاحلة وشبه القاحلة، وأراضي الدلتا، والسهول الفيضية، ويعتمدون على الموارد الطبيعية التي تتأثر بتغيّر المناخ في كسب عيشهم. ونتيجة لذلك، فهم عرضة لارتفاع درجات الحرارة والهطولات المطرية غير المتوقعة والمتفاوتة وانتشار الحشرات وارتفاع منسوب المياه، والأحداث المناخية المتطرفة مثل الفيضانات والجفاف والانزلاقات الأرضية والأعاصير وموجات الحر الشديد. ويفتقد أصحاب الحيازات الصغيرة لحقوق حيازة الأراضي والموارد ولا يتمتعون إلا بوصول محدود للأسواق والتمويل، وغالبا ما يتم إغفالهم في الجدل السياساتي والعالمي لقضايا تغيّر المناخ. إلا أنه وعلى الرغم من أن المجتمعات الريفية الصغيرة هي التي تتحمل عبء تغيّر المناخ، فهي أيضا تشكل جزءا رئيسيا من الحل.

3- تتأثر برامج الصندوق الاستثمارية بتغيّر المناخ بعدة طرق:

- **مردودات المحاصيل.** تشير البحوث العلمية إلى أن تغيّر المناخ يترك أثرا سلبيا على صافي المردودات العالمية للذرة والقمح. وعلى النقيض من ذلك، فإن التأثير على الأرز وفول الصويا أقل من ذلك. وعلى الرغم من ملاحظة بعض الآثار الإيجابية في المناطق المرتفعة، إلا أن الآثار السلبية هي الأكثر شيوعا.

- **وفرة وتوزيع المياه العذبة والمصيد من الأسماك البحرية.** تزايد المصيد من فصائل الأسماك التي تعيش في المياه الأكثر دفئا في المناطق الأكثر ارتفاعا، في حين تراجع المصيد بالنسبة للفصائل شبه المدارية. ولهذه التغيّرات تبعات سلبية على أنشطة صيد الأسماك الساحلية على نطاق صغير في البلدان المدارية، والتي تشغل معظم السكان الذين يعملون في صيد الأسماك. كذلك فإن أمنهم الغذائي عرضة للتآكل بسبب الكميات الأقل التي يصطادونها وحصولهم على مداخيل أدنى.

- **الارتفاعات الهائلة في أسعار السلع الغذائية.** حدثت فترات عديدة من الارتفاعات المتزايدة في أسعار الأغذية العالمية منذ عام 2007، مما أثر على المستهلكين المرتبطين بأسواق الأغذية العالمية.

وجاءت ارتفاعات الأسعار نتيجة للعديد من العوامل، بما في ذلك التنافس على الطلب على الأغذية للاستهلاك البشري، والعلف الحيواني والوقود الحيوي. وارتفعت الأسعار بصورة كبيرة أيضا بعد ظواهر مناخية متطرفة تبدو أكثر احتمالا نتيجة لتوجهات المناخ.

- **انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي.** تعد الآثار السلبية لتغيّر المناخ الأقوى في الأقاليم المدارية، حيث التعرض أعلى لتهديدات المناخ التي تتزامن مع معدلات أعلى من تزايد السكان، وانخفاض الأمن الغذائي وانخفاض معدلات التنمية الريفية. ويتوقع للأمن الغذائي والاقتصادات المحلية أن تكون عرضة لمخاطر أشد من تغيّر المناخ في أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا وأمريكا الوسطى وأجزاء من إقليم الأنديز.
- **سلاسل القيم الزراعية.** تقوض الزيادات في الظواهر المناخية المتطرفة مثل الفيضانات، وموجات الجفاف والحرارة المرتفعة من العديد من سلاسل القيم الزراعية. ويمكن لهذه التغييرات أن تتبلور في مرحلة المدخلات مثلا (من خلال الطلب الأكبر على الأسمدة والمياه والمبيدات)، أو عند إنتاج المحاصيل (تقويض البنى التحتية)، أو خلال التجهيز (متطلبات أعلى من المياه والطاقة)، أو خلال التخزين (متطلبات تخزين أطول مدة وأكثر متانة)، أو من خلال النقل (تقطع طرق الوصل)، وخلال مرحلة التسويق (التذبذبات في الأسعار).

4- وبالنسبة للصندوق فإن لتغيّر المناخ نتيجتين اثنتين. أولهما، أن الصندوق يواجه مخاطر وخسائر وأضرار أكبر في حافظته تتعلق بتغيّر المناخ. ولا تتوزع هذه المخاطر بصورة متساوية وتؤثر على بعض البلدان أكثر من بعضها الآخر. ففي البلدان التي ترتفع فيها مخاطر التعرض لتغيّر المناخ، يخسر الصندوق المكاسب الإنمائية والتقدم المحرز في الحد من الفقر بسبب الهزات والضغوط المناخية. وتحتاج الاستثمارات المطلوبة في هذه البلدان للإبقاء على التنمية في وجه المناخ الذي يتسم بدرجة أكبر من السلبية وانعدام اليقين للتغطية بمخصصات أكبر من الموارد. وبناء على تقرير فجوة التأقلم لعام 2015 الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يمكن لتكاليف التأقلم مع تغيّر المناخ في البلدان النامية أن ترتفع إلى ما بين 280 و500 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2050. ويزيد هذا الرقم بأكثر من ثلاثة أضعاف عن التقديرات السابقة التي نشرها البنك الدولي عام 2010. وتبعا للمؤسسة الدولية للتنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي تتراوح الزيادة في ائتمانات المؤسسة التي ستكون مطلوبة للإبقاء على مستوى صاف من الفوائد للزبائن بسيناريو "بدون تغيّر المناخ" بين 600 مليون دولار أمريكي إلى 1.9 مليار دولار أمريكي في السنة، أو 6 إلى 21 في المائة من إجمالي ائتمانات المؤسسة.

5- وأما النتيجة الثانية، فهي إدراك الصندوق لأهمية اتخاذ إجراءات وقائية للحد من هذه الخسائر. ويتطلب ذلك من المنظمة أن تغدو أكثر تحليلا للمخاطر المناخية على حافظتها الاستثمارية؛ وأكثر انتظاما في تحديد المخاطر المناخية في بعض المواقع، ونظم سبل العيش وسلاسل القيمة؛ وأكثر تأهبا للاستفادة من مظروفات الموارد المختلفة لأغراض إدارة المخاطر المناخية والحد من مخاطر الكوارث؛ وأكثر ابتكارا وقدرة على الحوار في صياغة إجراءات استثمارية مخصوصة للحد من هذه المخاطر.

## ثانيا – التأقلم مع تغيّر المناخ في الصندوق

6- للصندوق تاريخ طويل في بناء الصمود من خلال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ولوقت طويل قبل وجود التمويل الإضافي الخاص بالمناخ وإتاحته من قبل الجهات المانحة، دعم الصندوق برامج استثمارية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الهامشية المعرضة للمخاطر. وفي العديد من هذه الحالات، تم تبني التكنولوجيا لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على التأقلم مع الظواهر المناخية المتطرفة، وخاصة في الأقاليم الحساسة لتغيّر المناخ مثل إقليم الساحل الإفريقي. وعلى مدى عمله، طوّر الصندوق الخبرات في مجالات مثل الزراعة، في الأراضي الجافة، وإدارة المراعي وإدارة مستجمعات المياه والتنويع الاقتصادي لسبل العيش.

7- وبناء على خبرته المسهبة في العمل في إدارة الموارد الطبيعية والبيئية في المناطق الريفية، بذل الصندوق جهودا منتظمة لتعزيز التأقلم والصمود في وجه تغيّر المناخ في برامجه الاستثمارية وذلك بغية تقليل مخاطر المناخ في حافظة الصندوق للحد الأدنى. وأما استرتيجية تغيّر المناخ في الصندوق (لعام 2010) المتأصلة في المنظمة، وسياسة الصندوق بشأن إدارة البيئة والموارد الطبيعية (لعام 2012) فقد حظيت بتقدم طبيعي في الإطار الاستراتيجي الجديد للصندوق للفترة 2016–2025، الذي يتضمن هدفا استراتيجيا يتمثل في "تعزيز الاستدامة البيئية وصمود الأنشطة الاقتصادية للسكان الريفيين الفقراء في وجه تغيّر المناخ".

8- ومنذ عام 2012، طوّر الصندوق، وهو الآن بصدد تنفيذ، مبادرة رئيسية للتأقلم مع تغيّر المناخ وهي برنامج التأقلم لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد وفّر هذا البرنامج الحافز لتحليل منتظم، وتطرق لمخاطر ذات صلة بتغيّر المناخ في المشروعات والبرامج القطرية التي يدعمها الصندوق. وقد عزز هذا الجهد من مساهمة الصندوق في صمود السكان الريفيين الفقراء من خلال المزيد من التحليلات المنتظمة للمخاطر، والفرص ونقاط الضعف ذات الصلة بتغيّر المناخ، والمزيد من الاستثمارات والابتكارات في أنشطة إدارة مخاطر المناخ؛ وتوسيع نطاق الزراعة المستدامة وتقنيات إدارة المياه والأراضي.

9- وقد أوصل هذا البرنامج خبرة حصاد غني من الخبرات والدروس المستفادة على مدى السنوات الثلاث الماضية، كما ينعكس في التقييم الخارجي الذي أجراه معهد تنمية ما وراء البحار عام 2015[1]. وفي هذا الاستعراض، أكد المعهد على برنامج التأقلم لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة باعتباره أكبر برنامج مكرس للتأقلم لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وهو يعد معيارا ذهبيا لتعميم الاستجابات الفعالة لآثار تغيّر المناخ في الزراعة. وقد أدى هذا النهج إلى تحسين قابل للقياس في إدماج تغيّر المناخ في البرامج الاستراتيجية القطرية وتصميمات المشروعات في الصندوق.

10- وفي حين أن المرحلة الأولى من برنامج التأقلم لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة قد يسّر التغيير الكبير الذي طرأ على عمليات الصندوق، إلا أنه يمثل البداية فقط في عملية أطول من الإجراءات المطلوبة للاستثمار في بناء صمود المجتمعات الريفية في وجه تغير المناخ. وحجم هذا التحدي هائل،

[1] www.ifad.org/documents/10180/a13a8847-b871-4e9e-b18e-aab84de48606.

ومتطلبات الموارد بشأنه كبيرة. وفي مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين، تبنت 195 بلدا اتفاقية مناخ عالمية ملزمة قانونيا، وهي اتفاقية باريس، والتي صادق عليها حتى وقتنا الحالي 115 بلدا. وسيعزز دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 قرار مؤتمر الأطراف 21، والذي يتضمن نية البلدان المتقدمة بالاستمرار في هدفها المشترك القائم حاليا لتعبئة 100 مليار دولار سنويا لتمويل المناخ حتى تاريخ 2025 وذلك لمساعدة البلدان النامية على التأقلم مع تغير المناخ. علاوة على ذلك، هنالك طلب لخلق التوازن بين تمويل التأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، كما ينعكس في المبادرة الريادية لرئاسة مؤتمر الأطراف 22 بعنوان "المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الأفريقية مع التغير المناخي" التي أطلقت أثناء الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف 22.

11- يظهر تحليل للمساهمة المعتزمة المحددة وطنيا والذي عرض على مؤتمر الأطراف 21 من قبل 149 بلدا زبونا للصندوق أن 93 بالمائة من هذه البلدان تدرج التأقلم مع تغير المناخ كأولوية في القطاع الزراعي، في حين أن 78 بلدا تشير إلى أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ. وبناء على الدعم الذي يوفره الصندوق للعديد من هذه البلدان في تنفيذ أولوياتها القطرية للتأقلم، يبقى الصندوق في موقع يؤهله للاستمرار في تيسير تحويل التمويل الخاص بالمناخ للدول الأعضاء فيه، بحيث يغدو المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة نقاط الدخول والعملاء الرئيسيين. وخلال المرحلة الثانية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، سوف يدعم الصندوق بصورة أكبر دوله الأعضاء لتنفيذ أولويات مساهماتها المحددة وطنيا في قطاع الزراعة والتنمية الريفية.

12- وبصورة موازية، استمر الصندوق في تعبئة التمويل الخاص بالمناخ والبيئة في حسابات الأمانة المتعددة الأطراف مثل مرفق البيئة العالمية، صندوق البلدان الأقل نموا، الصندوق الخاص بتغيّر المناخ، صندوق التأقلم، وفي المستقبل الصندوق الأخضر للمناخ (الذي اعتمد فيه الصندوق مؤخرا)، للتطرق للقضايا البيئية وذات الصلة بالتغيّر المناخي في مشروعاته. ويخصص هذا التمويل للإجراءات الاستثمارية التي تستجيب لإضافة تغيّر المناخ إلى المشروعات الاستثمارية في الصندوق، بحيث تفي بالتكاليف الإضافية التي ينطوي عليها التأقلم مع تغير المناخ والاستجابة لآثاره.

13- وقد وجد تقييم تجميعي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق لإدارة البيئة والموارد الطبيعية في الصندوق في مارس/آذار 2016 أنه، وبين عامي 2010 و2015، وصلت استثمارات الصندوق في إدارة البيئة وتغيّر المناخ إلى 350 مليون دولار أمريكي، أي حوالي 7,3 في المائة من إجمالي الاستثمارات. ولا يشمل ذلك الرقم برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، أو مرفق البيئة العالمية، حيث وفرا على مدى نفس الفترة أكثر من ضعف هذا المبلغ، ووسعا من وصول تعميم قضايا المناخ إلى أكثر من 40 في المائة من المشروعات الاستثمارية خلال فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق.

14- وعلى مدى فترة التجديد التاسع للموارد (2013–2015)، أحرز الصندوق قفزات تحويلية في تعميم قضايا المناخ. وكان أساس هذا النجاح التشغيل الكامل للمرحلة الاولى لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، الذي وفر الحافز الرئيسي للتطرق لمخاطر المناخ في المشروعات الاستثمارية التي يرعاها الصندوق. ولم ينجح البرنامج في اجتذاب 366 مليون دولار أمريكي على شكل تمويل ثنائي الأطراف لتغيّر المناخ لإدراجها في إجراءات التأقلم التي تشتد الحاجة إليها في البلدان الضعيفة فقط،

وإنما استهل أيضا عملية تعميم قضايا المناخ في جملة من العمليات التشغيلية والممارسات المؤسسية في الصندوق. وتتضمن هذه العمليات ما يلي:

- إدماج مؤشرات التأقلم مع تغيّر المناخ في نظام إدارة النتائج والأثر؛
- تبني مؤشرات المناخ في بروتوكولات ضمان الجودة في الصندوق؛
- إدماج المظاهر المناخية في المبادئ التوجيهية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وصيغ تصميم المشروعات وتقارير إنجازها؛
- إدماج قضايا المناخ في عمليات الفرز البيئي والاجتماعي في الصندوق، والتي بلغت ذروتها في الجملة المنقحة في إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق؛
- إدراج التدريب على قضايا تغيّر المناخ على مفكرة التدريب المؤسسي للصندوق؛
- إعداد الخطط لقياس التأقلم مع تغيّر المناخ في التحليل المادي والاقتصادي في الصندوق.

15- تعتبر هذه العمليات شروطا مسبقة للصندوق للوصول إلى جدول أعمال شامل يعمم المناخ بنسبة مائة في المائة في جميع مظاهر عمله على مدى دورة التجديد الحالية (2016–2018) وبرمجة تمويل المناخ بصورة فعالة في السنوات القادمة.

## ثالثا – جدول أعمال الصندوق لتعميم قضايا المناخ

### ألف– ما الذي يعنيه تعميم قضايا المناخ؟

16- بالنسبة للصندوق، فإن مصطلح "تعميم" هو كلمة مرادفة لإدماج مواضيع مخصوصة متقاطعة – مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والأمن التغذوي والصمود في وجه تغيّر المناخ – في مفاهيم العمل والاستراتيجيات والعمليات السائدة بحيث تصبح بمثابة الأمر المعتاد، وتحسّن من فعالية الاستثمارات الإنمائية. وعلى هذا الأساس، يعني تعميم قضايا المناخ بالنسبة للصندوق إدماج اعتبارات المخاطر والفرص ذات الصلة بالمناخ في برامج الصندوق الاستثمارية، وذلك من خلال تكوين العقلية، والخبرة، والأدوات، والإجراءات المؤسسية الضرورية. ويضيف تعميم قضايا المناخ القيمة من خلال ثلاث خصائص متباينة يرد وصفها فيما يلي.

(1) **تحليل أكثر انتظاما للمخاطر ونقاط الضعف والفرص ذات الصلة بتغيّر المناخ.** يمثل تغيّر المناخ تهديدا للتنمية. وقد غدا تحليل نقاط الضعف ذات الصلة بالمناخ عنصرا أساسيا في البرمجة المتمثلة بالمخاطر وخطوة إلزامية في أي جهد لتعميم قضايا المناخ. ويتم إجراء الاستثمارات المتسمة "بتعميم قضايا المناخ" على أساس فهم أعمق للمخاطر والفرص ذات الصلة بالمناخ. وباستخدام أدوات مثل نظم مراقبة الأرض ونظم المعلومات الجغرافية، تتضمن التصاميم المدرجة وضع خرائط المخاطر ذات الصلة بتغيّر المناخ والأصول المعرضة لهذه المخاطر في منطقة مستهدفة معينة، وتتبع ما يعنيه ذلك بالنسبة للمجموعات السكانية المختلفة وسلاسل القيمة. ويساعد إضافة مثل هذا التحليل لعملية التقدير الاعتيادية لمشروعات المؤسسات الشريكة في قطاع الزراعة على فهم كيف يمكن لهذه المخاطر أن

تتطوّر مع تغيّر المناخ، ولرؤية أي من الأقاليم واستراتيجيات سبل العيش وسلاسل القيمة الأكثر تعرضا للمخاطر. وتتضمن الامثلة من حافظة الصندوق ما يلي:

- وضع خرائط لمخاطر المناخ لسلاسل قيمة الكاكاو والبن في نيكاراغوا الذي مكّن من تنويع سلاسل القيمة وإدماج البنى الأساسية المقاومة لتغيّر المناخ في التصميمات الاستثمارية للصندوق؛
- وضع خرائط لبؤر الضعف الخاصة بتسرب الملوحة والتعرية الساحلية في جيبوتي، والذي تستخدمه الحكومة في تخطيط استثماراتها الإنمائية؛
- تحليل مخاطر الجفاف في الأراضي الرعوية في قيرغيزستان الذي مكن من إعداد خطط محسنة لإدارة المراعي؛
- إدراج تحليل مخاطر يستند إلى السيناريوهات ووضع الخرائط التشاركي لمشروع استثماري للصندوق في مالي لإعداد خطط استخدام أفضل للأراضي.

(2) **المزيد من الابتكار لإدارة مخاطر المناخ في برامج الاستثمار الزراعي.** هناك بعض الأدوات المعينة لإدارة مخاطر المناخ مما لا توجد في الترسانة التقليدية لمؤسسات القطاع الزراعي. إذ أن وزارات الزراعة لا تركز على وجه العموم على الاستثمار في نظم الإنذار المبكر، أو في نظم معلومات الطقس، أو التأمين المستند إلى مؤشرات الطقس، أو التخطيط للجاهزية في وجه الكوارث. ويعدّ إدراج مثل هذه الابتكارات والعناصر التكميلية في البرامج الاستثمارية للصندوق أمرا يفسح المجال لمساعدة المؤسسات الشريكة على فهم الفوائد والمنافع الاقتصادية المتأتية من هذه التكنولوجيات وتهيئة الأرضية لتخطيط استثماري أكثر صمودا. ومن الأمثلة من حافظة الصندوق ما يلي:

- تجربة أصناف مختلفة من الأرز وأداء النظم المختلطة للزراعة/تربية الأحياء المائية على طول تدرج الملوحة في دلتا نهر ميكونغ في فييت نام؛
- تحسين قوانين بناء مرافق التخزين وتوفير خدمات الطاقة الأكثر تنوعا في روندا للحد من خسائر ما بعد الحصاد الناجمة عن الظواهر الجوية المتطرفة؛
- إنشاء نظام للإنذار المبكر في بنغلاديش للحد من الخسائر والأضرار الناجمة عن مخاطر السيول المفاجئة على سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة؛
- تعزيز شبكة المحطات الجوية في ليسوتو لتوفير معلومات موثوقة عن الطقس للمزارعين المنتجين للصوف والموهير؛
- وضع برامج للمنح الصغيرة للمنظمات المجتمعية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات لتشجيع تبني تقنيات زراعية أكثر استدامة؛
- الترويج للتكنولوجيا الخضراء (مثل التبريد الشمسي والضخ بالطاقة الشمسية) للاستخدامات الإنتاجية في قطاع مصايد الأسماك في جيبوتي.

(3) **توسيع نطاق الزراعة المستدامة وتقنيات إدارة الأراضي والمياه.** في العديد من سياقات البرامج، تمثّل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية على مستوى المشاهد الطبيعية نقطة دخول جيدة للغاية للتأقلم المستند إلى النظم الإيكولوجية وبناء الصمود. ويتطلب ذلك توسيع نطاق وتكرار نهج الإدارة المختبرة والمجرّبة للأراضي والغابات والمياه التي طوّر الصندوق فيها سجلا ممتازا. وهنالك العديد من الممارسات التي أثبتت فعاليتها على المستوى الريادي، إلا أنها لم تصل إلى المستوى الحرج من التبني في العديد من البلدان النامية. وبالتالي، فالمطلوب هو دفعة إضافية من الدعم السياسي والمالي والتقني للتأسيس لهذه النهج على نطاق أوسع. ويساعد تعميم قضايا المناخ البرامج القطرية للصندوق على أن تكون أكثر معرفة بالأبعاد على مستوى المشاهد الطبيعية للاستثمارات الزراعية، والعمل أيضا على السبل المؤسسية والفضاءات المالية لتوسيع نطاق الإدارة المستدامة للمورد الطبيعية. ومن الأمثلة من حافظة الصندوق ما يلي:

- توسيع نطاق نظم الزراعة المختلطة بالغابات على مستوى المشهد الطبيعي، والتي أثبتت أنها استراتيجية متعددة الفوائد. حيث أنها لا تساعد فقط على كبح التآكل، ولكنها توفر أيضا فرصا بديلة لتوليد الدخل، وتحافظ على التنوع البيولوجي، وتُحسّن من المناخات المحلية، وتؤدي إلى احتجاز الكربون. وفي بلدان الساحل، مثل وتشاد، ومالي، ونيجيريا فقد أدّت استراتيجية تعميم المناخ المناسبة إلى إدخال توليفة من الزراعة المختلطة بالغابات، وحسّنت من إدارة المراعي وزراعة الحفظ.

- نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة في مختلف الأقاليم وفي سلاسل القيمة. فالغاز الحيوي، على سبيل المثال، هو تكنولوجية متعددة الفوائد توفّر الطاقة لاستخدامات متعددة، مثل الإضاءة والطبخ، علاوة على السماد العضوي. وتقلّل هذه التكنولوجيا من تلوث الهواء داخل البيوت، وتحتجز غازات الدفيئة التي يمكن لولاها أن تؤدّي إلى الإسهام في الاحتباس الحراري. وتبرز خدمات الطاقة المتنوعة كموضوع رئيسي في تعميم المناخ في العديد من البرامج الاستثمارية للصندوق، بما في ذلك بوتان ومصر وباراغواي.

- التوسّع في نظم الري الكفؤة التي تمكّن المزارعين من جني الفوائد من الأراضي الهامشية المعرضة للجفاف وحصاد محاصيل عالية القيمة خارج موسمها. ويقلّل ذلك من التعرّض لتقلّبات الأسعار، ويُغني الحميات الغذائية للأسر الفقيرة. إضافة إلى ذلك، فهو يوفّر الفرص لسلاسل قيمة جديدة، مثل مجموعة الري بالتنقيط والمضخّات اليدوية. وتتضمّن الأمثلة من حافظة الصندوق كوت ديفوار، ومصر، وغانا، ومدغشقر.

الإطار 1

**تعميم قضايا المناخ في المشروعات الاستثمارية لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق: نيكاراغوا**

بالبناء على الأدوات والعمليات التي أدخلت في أثناء فترة التجديد التاسع للموارد، يمتلك الصندوق حاليا عددا من الأمثلة التي توضّح كيفية تجذّر تعميم قضايا المناخ في التصميمات الاستثمارية في فترة التجديد العاشر للموارد. ويُعتبر مشروع التنمية المستدامة لصالح الأسر الريفية في الممر الجاف في نيكاراغوا واحدا من هذه الأمثلة. إذ تأثّر الصندوق بالمشروع الذي تمّ تطويره مؤخرا وهو مشروع التكيف مع تغيّر المناخ والأسواق، الذي يمثل عملية يدعمها قرض من الصندوق ورفدها تمويل من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة . وقد خلق مشروع التنمية المستدامة لصالح الأسر الريفية في الممر الجاف في نيكاراغوا أساسا متينا، ورفع الوعي على المستوى الوطني بأهمية إدراج إجراءات التأقلم مع تغيّر المناخ في عمليات التنمية الوطنية. وبالبناء على هذه الخبرة، صمّم المشروع لتعزيز الصمود الإقليمي والأسري في الممر الجاف على طول الخط الساحلي لأمريكا الوسطى على المحيط الهادي، والذي يشكل بيئة عالية التعرض للمخاطر. وينفّذ المشروع نظاما للإنذار المبكر لتوفير المعلومات الزراعية المناخية، ويدعم التخطيط على مستوى الأراضي، ويُدرج إدارة المستجمعات المائية، ويعزّز من توليد المعلومات وتنمية القدرات المحلية للترويج لزراعة الحفظ في سياق البيئة الهشة للممر الجاف. وعلى مستوى الاستثمارات، هنالك تركيز كبير على التنويع الاقتصادي والإنتاجي كإجراء للتخفيف من المخاطر. ويدعم المشروع أيضا حصاد المياه على المستوى الأسري والإقليمي، ويدعم تنفيذ تقنيات الأسمدة العضوية الملائمة وإعادة التشجير في مناطق إعادة تغذية المياه الجوفية واستخدام سلالات البذور المقاومة للجفاف والحرارة المرتفعة. ويعترف تصميم المشروع بالتغيّر المناخي كتحدّ إنمائي أساسي في منطقة الممر الجاف، ولكونه كذلك فهو يُدرج إجراءات للصمود في جميع أنشطته.

الإطار 2

**تعميم قضايا المناخ في البرامج القطرية لفترة التجديد العاشر للموارد: إندونيسيا**

في إندونيسيا، استخدم الصندوق إجراءات التقدير الاجتماعي والمناخي والبيئي كنقطة انطلاق لتعميم الصمود في وجه تغيّر المناخ والاستدامة البيئية في البرنامج القطري. واستنادا إلى النتائج التي خرج بها التقرير التمهيدي لهذا التقدير، تركّز ثلاثة أهداف استراتيجية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لإندونيسيا على بناء صمود المجتمعات الريفية. وبوجه خاص، يركّز الهدف الاستراتيجي الثاني – وهو جعل المنتجين على نطاق صغير وأسرهم أكثر صمودا في وجه المخاطر، وتبنّي نهج متضافر في وجه تغيّر المناخ والتخفيف من مخاطره لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على التأقلم مع والاستعداد للآثار السلبية لتغيّر المناخ والتخفيف منها. ويعزّز المخرج المخصوص بنظم الإنتاج المستدامة والذكية بيئيا التأقلم من خلال نهج مستند إلى المشاهد الطبيعية بتخطيط استخدام الأراضي؛ وإدماج التقنيات التي لا تضرّ بالبيئة؛ وتحسين السلالات المحصولية وسلالات البذور المقاومة؛ وإعادة الإحياء المستدامة للأراضي المتدهورة التي تتّسم بكتلة حيوية منخفضة (مثل المستنقعات والأراضي التي أُزيلت عنها الغابات). وسيتمّ الترويج للإدارة المجتمعية للموارد لمنع الاستنزاف، وضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وسيتحقّق ذلك من خلال إدراج إجراءات لضمان الوصول العادل للأراضي والموارد الطبيعية للمجتمعات التي يستهدفها الصندوق، ومن خلال ضمان حقوقها في هذه الموارد. وتستجيب الإجراءات المقترحة لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لإندونيسيا لاحتياجات ونقاط ضعف واضحة على أرض الواقع ولتوفير الحماية لبرنامج قطري ذكي بيئيا ويتّسم بالصمود.

## باء – التزام الصندوق بتعميم قضايا المناخ

17- بالبناء على أول دفعة كبير لتعميم قضايا المناخ في فترة التجديد التاسع للموارد بأسرها، والتي مكّنها ويسّرها برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، سوف يُبادر الصندوق بجزء ثان من فترة انتقالية حاسمة نحو تعميم كامل لقضايا المناخ في حافظة مشروعاته واستراتيجياته القطرية لفترة التجديد العاشر للموارد. وبموجب التجديد العاشر للموارد، التزم الصندوق بتوسيع نطاق هذه المخرجات وتحقيق مائة في المائة من تعميم قضايا المناخ بحلول عام 2018، مما يعني أن تغيّر المناخ سوف يكون موجودا وبصورة صريحة في جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتقارير تصميم المشروعات.

18- ولتحقيق ذلك، صاغ الصندوق خطة لتعميم قضايا المناخ من عشر نقاط لتعزيز الصمود في وجه تغيّر المناخ والاستدامة البيئية في جميع الاستراتيجيات القطرية للصندوق واستثماراته. (انظر الذيل الأول الذي يسلّط الضوء على المؤشرات التي ستستخدمها إدارة الصندوق لتتبّع التقدّم المحرز في تنفيذ التزامات التجديد العاشر لموارد الصندوق لتعميم قضايا المناخ).

(1) إدراج فرز المخاطر المناخية في عمليات استعراض جميع المشروعات التي يموّلها الصندوق واستراتيجياته القطرية؛

(2) تعزيز التدريب الداخلي في الصندوق حول إدراج قضايا المناخ؛

(3) تعيين قائد لقضايا المناخ من الإدارة العليا للصندوق للمساعدة على التوجيه والترويج لجدول أعمال تعميم المناخ؛

(4) زيادة الدعم التقني للموظفين والفرق القطرية لتعميم قضايا المناخ؛

(5) استخدام موسّع للموارد من مرفق البيئة العالمية وغيرها من موارد التمويل المشترك؛

(6) تعزيز استخدام منح الصندوق كوسيلة لتعميم قضايا المناخ؛

(7) الاستخدام الموسع النطاق لأدوات نظم المعلومات العالمية/الأقمار الصناعية من قبل الصندوق؛

(8) تحليل مؤشر التعرض لمخاطر المناخ لاحتمال إدراجه في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛

(9) توسيع الاتصالات وتقاسم المعرفة بشأن النتائج والدروس المستفادة من عمل الصندوق ذات الصلة بالمناخ.

(10) زيادة دور الصندوق في إدارة تمويل المناخ.

19- من خلال تنفيذ الخطة ذات النقاط العشر، سوف يدعم الصندوق دوله الأعضاء في متابعة خططها الوطنية الخاصة بالمناخ. ومن بين جميع المساهمات الوطنية المؤكدة التي أُعلنت في المعاهدة الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ في مؤتمر الأطراف 21، أدرجت أكثر من 77 في المائة من البلدان أهدافا للتخفيف من الزراعة، وجدّدت 65 في المائة من البلدان الزراعة كأولوية من أولويات التأقلم. وبناء على الدعم الذي وفّره للعديد من هذه البلدان في تنفيذ أولوياتها في التأقلم المستمدّة من خصائصها القطرية، يبقى الصندوق في مكان جيد يؤهلّه لمساعدة الدول النامية في تنفيذ التزاماتها بالتأقلم في مساهماتها الوطنية المقررة وتوفير فوائد يمكن التثبّت منها على جانب التخفيف من آثار تغيّر المناخ.

## جيم – تمويل التزام الصندوق بتعميم قضايا المناخ

20- خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق التي تمتدّ لفترة ثلاث سنوات، هنالك حاجة لاستثمار إضافي للإبقاء على صافي مستوى الفوائد المتاحة لزبائن الصندوق في وجه تغيّر المناخ، والذي يقدّر بحوالي 10 في المائة من إجمالي برنامج القروض والمنح في الصندوق، أي حوالي 300 مليون دولار أمريكي. ومع هذه الاستثمارات، يتوقّع الصندوق أنه يدعم ما لا يقل عن 7 ملايين فرد من أفراد أسر أصحاب الحيازات الصغيرة لتحسين قدرتهم على التأقلم مع آثار تغيّر المناخ؛[2]

21- وفي متابعة للالتزامات الطموحة المتأصلة في خطة الصندوق ذات النقاط العشر لتعميم قضايا المناخ تمّ الاعتراف بالتكلفة الإضافية لتغيّر المناخ على التنمية الريفية. ولتغطية هذه التكاليف الإضافية، يحتاج الصندوق لتعبئة تمويل إضافي للمناخ لأغراض الأنشطة الخاصة بالتأقلم مع تغيّر المناخ.

[2] الأعداد ذات الصلة بالأهداف، هي عدد هكتارات الأراضي المدارة بموجب الممارسات المقاومة لتغير المناخ، وعدد الأسر التي تتمتع بوصول محسن للمياه لأغراض الإنتاج والتجهيز الزراعي، وعدد أطنان انبعاثات غازات الدفيئة التي سيتم تجنبها و/أو احتجازها، وعدد خطط الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية المنفذة. وسيتم تحديث هذه الأرقام ما أن يتم استكمال إطار النتائج.

22- وستدعم ثلاث أدوات تكميلية تنفيذ جدول أعمال الصندوق لتعميم قضايا المناخ:

(1) **مساهمات تجديد الموارد** من الدول الأعضاء في الصندوق لدعم الاستثمارات الملموسة في سلاسل القيمة والنظم الغذائية التي تتّسم بانخفاض انبعاث الكربون، والصمود في وجه تغيّر المناخ بدون قصر استخدام الصندوق لها على شكل قروض ومنح، أو لجهة تخصيصها الجغرافي.

(2) **الأموال التكميلية** لتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات والابتكار ودعم توسيع النطاق؛

(3) **التمويل المشترك** لتغطية التكاليف الإضافية للتأقلم مع تغيّر المناخ في الأوضاع التي تنطوي فيها إدارة مخاطر المناخ على تكاليف إضافية معتبرة.

**مساهمات تجديد الموارد**

23- تعدّ مساهمات تجديدات الموارد الركن الأساسي في نموذج تمويل الصندوق. ويمكن لاستثمارات الصندوق من خلال مساهمات تجديدات الموارد أن تخلف أثرا على السبل التي يحتمل لها أن تسهم بصورة مباشرة في تحقيق مخرجات تعميم قضايا المناخ.

24- وفي حين تبقى المساهمات الأصلية المفتاح الرئيسي لدعم تسيير الصندوق واستدامته على المدى الطويل، تمثّل المساهمات التكميلية غير المقيّدة فرصة كبيرة لضمان النجاح الكامل. وأما ما يعنيه ذلك ضمنا، فهو أنه وفي حين ستبقى المساهمات الأصلية المفتاح الرئيسي لدعم تسيير الصندوق واستدامته على المدى الطويل، تمثل المساهمات التكميلية غير المقيدة فرصة كبيرة لضمان النجاح الكامل لمخرجات تعميم قضايا المناخ. ومع وجود استمرار المفاوضات الدولية الحالية بشأن التمويل الخاص بالمناخ للتصدي للتقدم البطيء المحرز في تعبئة الموارد العامة الإضافية الكافية، التي يمكن التنبؤ بها لقضايا المناخ، تمثل المساهمات التكميلية غير المقيدة فرصة للدول الأعضاء في الصندوق لتمويل الأنشطة الاستثمارية على أرض الواقع، والتي يمكن أن تمثل إسهامات ملموسة في تحقيق أهداف معاهدة ريو، مع ضمان الأمن الغذائي لأشد المجتمعات الريفية ضعفا وفقرا.

25- وستستخدم المساهمات التكميلية غير المقيّدة لتمويل الاستثمارات التي تنص وبصراحة على التأقلم مع تغير المناخ كجزء من أهدافها. وستسمح هذه المساهمات للدول الأعضاء في الصندوق بتوفير التمويل للتكاليف الإضافية الكاملة المتفق عليها لقضايا المناخ في البلدان النامية من خلال ضمان استفادة هذه البلدان منها واستجابتها لاحتياجات أولئك الذين هم أشد تأثرا بتغير المناخ.

26- وتعكس المساهمات التكميلية غير المقيدة حقيقة أن تغير المناخ يمثل عامل انتقاص من التنمية، وأنه لا بد من وجود استثمارات إضافية للإبقاء على مكاسب التنمية. وتعتبر المساهمات التكميلية غير المقيدة ضرورية، لأنه وبسبب تغير المناخ، يذهب المزيد من المكاسب الإنمائية هباء بسبب الإجهادات والأحداث ذات الصلة بالطقس. وبهذا السياق، تدعم المساهمات التكميلية غير المقيدة تجديدات الموارد وتساعد على أخذ هذا العامل بعين الحسبان.

27- وتوفّر المساهمات التكميلية غير المقيّدة لأغراض تعميم قضايا المناخ موارد إضافية للتجديد – بدون أن يترتّب عليها حقوق تصويت – وتتواءم بصورة كاملة مع جدول أعمال الصندوق لتعميم قضايا المناخ، وكفاءة البرامج وفعاليتها الإنمائية. وفي الوقت الذي تدعم فيه الأولويات المؤسسية

المواضيعية لإدارة الصندوق لفترة التجديد العاشر للموارد، لا تشوه هذه المساهمات التكميلية غير المقيّدة نظام التخصيص الحالي الشفّاف والعادل للموارد. ويمكن استخدام هذه المساهمات من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وجعلها مُتاحة بشكل موازٍ للشروط والأوضاع التمويلية العادية التي يتمّ توفيرها لكل دولة عضو زبون.

28- وعلى نقيض التمويل من حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وصندوق البلدان الأقل نمواً، والذي أفاد حتى تاريخه البلدان الأقل نمواً على الغالب والبلدان منخفضة الدخل، فإن المساهمات التكميلية غير المقيّدة يمكن أن تصل ويستفيد منها جميع الدول الأعضاء في الصندوق. وبتبنّي نهج وأدوات البرمجة التي أدخلها برنامج التأقلم لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، مثل فرز مخاطر المناخ ومؤشرات النتائج ذات الصلة بالتأقلم، توفّر المساهمات التكميلية غير المقيّدة لقضايا تغيّر المناخ للدول المانحة فرصة لتوسيع الانتشار الجغرافي لجدول أعمال الصندوق بشأن تعميم قضايا المناخ. وعلى وجه الخصوص، تدعم هذه المساهمات الصندوق في تشغيل برمجته المستنيرة بالمخاطر والذكية بيئيا في جميع الدول الأعضاء فيه، بما في ذلك تلك التي تتّسم بوسطيٍّ أعلى من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، ولكنها تتّسم في الوقت نفسه بتوزيع غير متساوٍ للفقر والتعرّض لتغيّر المناخ. وفي هذه البلدان تعيش نسبة معتبرة من المزارعين وتعمل في مواقع متدهورة للغاية، يمكن وصفها بجيوب الفقر و/أو جيوب التعرّض للمخاطر. وبهذا الصدد، توفّر المساهمات التكميلية غير المقيّدة لقضايا تغيّر المناخ الاحتياجات الإشارية من الاستثمارات الإضافية لمواءمة عمليات الصندوق مع آثار تغيّر المناخ.

29- في يوليو/تموز 2016، تلقّى الصندوق تعهّدات بمساهمات تكميلية غير مقيّدة لتعميم قضايا المناخ تصل إلى 92 مليون دولار أمريكي. وقد جاءت هذه التعهدات من حكومات كندا، وألمانيا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وتعتبر هذه المساهمات بمثابة الحافز الحاسم لتمكين الانتقال في الصندوق من جدول أعمال تعميم قضايا المناخ الذي يعتمد بصورة كبيرة على توفّر التمويل بالمنح المخصّص والإضافي إلى جدول أعمال تعميم قضايا المناخ الذي يتمّ فيه إدماج قضايا المناخ في جميع البرامج والسياقات القطرية والذي يعتمد بصورة أقل على الأموال المخصّصة.

30- حقّقت الدول الأعضاء أثرا استقطابيا معتبرا من خلال المساهمات التكميلية غير المقيدة؛ وبالفعل، فإن كل دولار يُترجم (من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء) إلى دولارين بين العمليات التي يموّلها الصندوق (باستقطاب التدفقات العائدة المستقبلية)، وما مجموعه أربعة دولارات من الاستثمارات (بما في ذلك التمويل المشترك) لدعم المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين للتأقلم مع تغيّر المناخ. كذلك فهي توصل تأكيدا متينا على التزامها بالجدوى المالية للصندوق على الأجل الطويل، مع وجودها في موقع يسمح لها بإبلاغ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية عن مساهمتها في تجديد مواردها كمساعدة إنمائية رسمية مواضيعية، أي تتعلّق بالتزامات تمويل المناخ.

**الأموال التكميلية**

31- إضافة إلى استثمارات التأقلم مع تغير المناخ التي جرت على أرض الواقع من خلال مساهمات تجديدات الموارد، ما زالت هنالك حاجة لاستمرار وتحسين الدعم المقدم للأنشطة التمكينية لضمان نجاح استثمارات الصندوق على المدى الطويل. ويمكن للأموال التكميلية أن تلعب دورا حاسما في تحسين تصميم وبرمجة التدخلات المخصوصة لضمان مساهمتها في تعميم قضايا تغير المناخ. وهي توفّر المرونة لرفد استثمارات الصندوق للمساعدة التقنية ولتعزيز قدرته على إنجاز جدول أعماله لتعميم قضايا المناخ بنسبة مائة في المائة.

32- وتُثبت الخبرة المكتسبة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أهمية الاستثمار في أنشطة المساعدة التقنية التي تساعد البلدان على تطوير مؤسسات أكثر فعالية، ونظم للمعرفة، وأُطر قانونية، وسياسات للترويج واستقطاب الاستثمارات في النظم الزراعية التي تتّسم بانخفاض الانبعاثات والصمود في وجه تغيّر المناخ.

33- ستستمرّ الآلية الحالية لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بالترويج، مع الالتزامات المالية حتى نهاية عام 2017، للسياسات والنهج المراعية لتغيّر المناخ من خلال المساعدة التقنية والاستثمارات الإضافية على شكل منح إضافية لمشروعات الصندوق العادية.

34- وبما يتماشى مع الالتزام المعقود نحو الوصول إلى تعميم كامل لقضايا المناخ بحلول عام 2018، سيستمر الصندوق في تشغيل حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بما يتعدّى عمره المبدئي لفترة خمس سنوات، وإدماج التعديلات التي تستند إلى المعرفة والتعلّم من المرحلة الأولى من البرنامج. وسيعدّل الصندوق الصّك الحالي المُنشئ لحساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لإدارة استخدام المساهمات الجديدة في المرحلة الثانية من البرنامج.

35- ستهدف المرحلة الثانية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة إلى تعبئة المنح التكميلية من الجهات المانحة المهتمة، والتي ستُبرمج كمنح من خلال جملة واسعة من المؤسسات للاستمرار في دعم المساعدة التقنية والابتكار وبناء القدرات وحوار السياسات واستقطاب التأييد والسلع العامة الوطنية والإقليمية لخلق البيئات التمكينية للاستثمارات والعمليات الحساسة لقضايا المناخ. وتيسّر هذه الأنشطة التمكينية حوار السياسات لربط استراتيجيات الاستثمار الزراعي بالالتزامات الوطنية الخاصة بتغيّر المناخ. وتتضمّن أنشطة المساعدة التقنية: نقل تكنولوجيات وخبرات التأقلم بين البلدان وفرق المشروعات؛ وتحليل الفرص ونقاط الضعف والمخاطر ذات الصلة بتغيّر المناخ؛ ودعم الابتكارات لأغراض إدارة مخاطر المناخ والمشروعات والتكنولوجيات التي تتّسم بانخفاض انبعاث الكربون؛ وتمكين النساء من الانخراط في اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية والتأقلم؛ وتوثيق ونشر معارف التأقلم لرفع الوعي واستقطاب التأييد؛ وبناء قدرات مؤسسات القطاع العام والمنظمات التي تستند إلى المزارعين؛ والبحوث العملية التشاركية حول خيارات التأقلم مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره؛ وإشراك القطاع الخاص في توسيع نطاق التأقلم مع تغيّر المناخ في البرامج القطرية.

36- وتستمر هذه الأنشطة في استقطاب الاستثمارات من برنامج القروض والمنح في الصندوق، علاوة على التمويل المشترك من الحكومات والقطاع الخاص والمصادر الثنائية ومتعدّدة الأطراف. وبالتالي، سيتم

استخدام منح المرحلة الثانية من برنامج التأقلم لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، كوسيلة لتحقيق غاية تعميم قضايا المناخ. وسوف تمول بعض المبادرات المخصوصة والمساعة التقنية المحددة التي سترفد آثار مساهمات تجديدات الموارد والمساهمات التكميلية غير المقيدة على المستوى الميداني. وبذلك ستسهم النتائج الإجمالية للمرحلة الثانية من البرنامج (الأنشطة والمخرجات) بتحقيق تنفيذ جدول أعمال الصندوق لتعميم قضايا المناخ. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة بموجب المرحلة الأولى من البرنامج، تهدف إدارة الصندوق إلى تعبئة ما لا يقل عن 100 مليون دولار أمريكي في المرحلة الثانية منه، خلال فترة التجديد العاشر للموارد.

37- وستتطرق الأنشطة التي ستجرى بموجب المرحلة الثانية من البرنامج وبصورة صريحة لشواغل التمايز بين الجنسين وأولويات الأمن الغذائي والتغذوي. وسيتم إشراك الهيئات الحكومية وغير الحكومية والدولية والقطاع الخاص لإعداد وإيصال منتجات وخدمات متنوعة بموجب المرحلة الثانية من هذا البرنامج.[3]

**التمويل المشترك**

38- يعدّ استقطاب التمويل المشترك بُعدا رئيسيا في نموذج عمل الصندوق. وعلى مدى السنوات الماضية، نجح الصندوق في تعبئة أكثر من 280 مليون دولار أمريكي من التمويل الخاص بالبيئة وتغيّر المناخ من الشركاء ومن حسابات الأمانة مثل مرفق البيئة العالمية، وصندوق البلدان الأقلّ نموا، والصندوق الخاص بتغيّر المناخ وصندوق التأقلم. وخلال فترة التجديد العاشر للموارد سوف تستمر الجهود الرامية إلى حشد مثل هذا التمويل المشترك، بما في ذلك من خلال الوصول إلى الآليات الجديدة مثل صندوق المناخ الأخضر.

## دال – تفعيل التزام الصندوق بتعميم قضايا المناخ

39- بالبناء على هذه الهيكلية التمويلية ذات التفرعات الثلاثة، سوف يقوم الصندوق بتفعيل إطار تعميم قضايا المناخ التي ستمكّن أنشطة المساعدة التقنية المخصوصة المموّلة من المرحلة الثانية من البرنامج، من تصميم وتنفيذ الاستثمارات التي تتّسم بالصمود في وجه تغيّر المناخ المموّلة من الصندوق. وسوف يسعى الصندوق للاستمرار في تعبئة التمويل المشترك من طرف ثالث من حسابات الأمانة متعددة الأطراف، مثل مرفق البيئة العالمية، وصندوق البلدان الأقل نموا، والصندوق الخاص بتغيّر المناخ، أو صندوق المناخ الأخضر، لتغطية التكاليف الإضافية ذات الصلة بتغيّر المناخ.

40- وفي نموذج التعميم هذا، الذي تعمل من خلاله منح المرحلة الثانية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وتمويل تجديدات الموارد بصورة سلسة معا، سوف يركّز حساب أمانة البرنامج على الأنشطة التمكينية كي تستنير بها الاستثمارات الذكية بيئيا التي يتم استقطابها من مصادر أخرى. وأما فيما يتعلّق بالإطار المنطقي (انظر الذيل الثاني)، فستموّل المرحلة الثانية من البرنامج الأنشطة والمخرجات الضرورية لتوجيه المساهمات الأصلية والمساهمات التكميلية غير المقيّدة نحو مخرجات ملموسة للصمود في وجه تغيّر المناخ على المستوى الميداني.

[3] لمزيد من المعلومات والأمثلة عن نمط الأنشطة التي ستدعمها المرحلة الثانية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة انظر الوثيقة EB 2016/119/R.20.

41- وعلى سبيل المثال، ومن خلال الاستعانة بالتمويل المشترك بالمنح على نطاق أصغر من المرحلة الأولى، سوف تموّل المرحلة الثانية تقديرات المخاطر للتمكين من الوصول إلى استهداف أفضل للاستثمارات في الأقاليم وسلاسل القيمة المعرّضة للمخاطر. وسوف تدعم هذه المرحلة أيضا خدمات المعلومات المناخية، التي تمكّن مؤسسات القطاع الزراعي المنخرطة في البرامج الاستثمارية التي يموّلها الصندوق من اتخاذ قرارات تخطيط أكثر متانة. وسيمكّن بناء القدرات والدعم المخصوص للمساواة بين الجنسين النساء كعوامل للتغيير من التطرق لمخاطر البيئة والمناخ في البرامج الاستثمارية للصندوق. وسوف تساعد الأنشطة المخصوصة لتعبئة مؤسسات القطاع الخاص البرامج الاستثمارية للصندوق على الانخراط بصورة أفضل في الترويج لتكنولوجيات وابتكارات التأقلم والتخفيف ونشرها. وأخيرا، سوف تؤكّد عمليات التخطيط التشاركي وإدارة المعرفة التي تموّلها المرحلة الثانية على تخصيص موارد التجديدات – التي تتألف من المساهمات الأصلية والمساهمات التكميلية غير المقيّدة – لزيادة فعالية نهج إدارة الموارد الطبيعية وملكيتها.

42- ولإبلاغ الدول الأعضاء وجمهور العامة بصورة أوسع عن التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الصندوق في تعميم قضايا المناخ، وللاعتراف بالدول الأعضاء القيادية التي أسهمت في موارد إضافية (سواء على شكل مساهمات تكميلية غير مقيّدة أو أموال تكميلية)، سوف ينشر الصندوق تقريرا سنويا يستند إلى المعلومات المتاحة في آليات الصندوق للرصد والإبلاغ (تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، ونظام قياس النتائج والأثر، ونظام المنح والمشروعات الاستثمارية). إضافة إلى ذلك، سوف تبذل إدارة الصندوق جهودا مخصوصة لضمان أن تحظى الدول الأعضاء التي تقود تعميم قضايا المناخ بالأولوية في تلقّي الدعوات للمشاركة والمساهمة في أحداث الصندوق الخاصة بالاستراتيجيات، والسياسات والتعلّم ذي الصلة بالأولوية المواضيعية التي يدعمونها.

# Indicators to track institutional progress on IFAD's 10 commitments for climate mainstreaming

| Indicator | Target |
|---|---|
| 1. Climate risk screening integrated into the quality enhancement process for all IFAD projects | 100% of investments designs reviewed at quality enhancement stage include a climate risk rating |
| 2. IFAD climate champion appointed to help guide and promote mainstreaming agenda | At least one senior manager in IFAD (EMC level) is actively championing internal and external communications about climate mainstreaming |
| 3.Number of IFAD staff and consultants trained on climate issues | At least 200 IFAD staff and consultants are trained on climate issues |
| 4. Number of mission-based support activities provided Environment and Climate Specialists | At least 50 field missions are undertaken per year with technical support by Environment, Climate and Adaptation Specialists |
| 5. Number of partnerships operationalized with knowledge and technical service providers to support climate mainstreaming | At least 5 new institutional partnerships are operationalized or strengthened to provide climate-related services to IFAD country programmes |
| 6. Number of IFAD grants supporting climate mainstreaming in IFAD's work at the regional and country level | At least 10 grants are awarded which have direct relevance to environment and climate mainstreaming in IFAD operations |
| 7. Number of services provided to improve project design and implementation through earth observation & geographic information | At least 10 maps are produced per year which inform project design or implementation regarding climatic and/or natural resources aspects |
| 8. Inclusion of climate-related aspects in IFAD's PBAS | Climate-related factors are being considered in the review of IFAD's PBAS formula |
| 9. Number of communication products related to climate issues | At least 10 international publications are launched with relevance to climate mainstreaming (in scientific journals or on IFAD communication platforms) |
| 10. Number of knowledge events related to climate issues | At least 10 international or regional events are organized with IFAD in a leading role on knowledge-sharing about climate issues |

## Climate Mainstreaming Results Measurement Framework in IFAD's portfolio

IFAD's Climate Mainstreaming Results' Measurement Framework provides an overview of how IFAD's investments contribute to climate adaptation and to deliver upon the IFAD 10 commitment to mainstream CC into 100% of IFAD's operations. These objectives and outcomes are to be achieved through a set of outputs that combine the replenishment contributions including UCCs and investments through GEF/LDCF/SCCF/GCF with the catalytic and enabling role of ASAP2. The overall goal of the climate mainstreaming agenda is to increase the adaptive capacity and climate resilience of smallholder's farmers in line with IFAD's overall Strategic Framework.

This RMF summarizes key results inherent to IFAD's CC mainstreaming agenda that underpin achievement of IFAD's Strategic Objective to "Strengthen the environmental sustainability and climate resilience of rural people's economic activities". These results complement those emanating from operations which are also guided by IFAD's two other Strategic Objectives "Increase rural people's productive capacities and increase rural people's benefits from market participation". Integrated pursuit of these objectives underpins achievement of IFAD's overarching development goal to enable poor rural people to overcome poverty and achieve food security through remunerative, sustainable and resilient livelihoods. Each of these strategic objectives and IFAD's goal are being incorporated through new indicators in the updated IFAD10 Results Measurement Framework and measured through IFAD's Impact Assessment Initiative. Among other indicators, estimates will be provided on the "number of beneficiaries with greater resilience" as a result of IFAD's investment. For further details on IFAD's Strategic Objectives, overarching development goal and impact pathway reference is made to the IFAD Strategic Framework 2016-2025.

This RMF also responds to IFAD policy on gender equality and women's empowerment, enabling poor rural women and men to improve their food security and nutrition, raise their incomes and strengthen their resilience. Gender mainstreaming is also inherent to the IFAD's Climate Mainstreaming RMF and it is a cross-cutting issue embedded in all IFAD supported country programmes and investment projects. All indicators related to number (#) of persons will be disaggregated by the gender of beneficiary (male or female). To the extent applicable, outcome and output descriptors are aligned with the latest RIMS indicators (New Core Rural Indicators).

In this mainstreaming RMF, IFAD replenishment contributions, including UCCs, and cofinancing will continue to support activities at field level through projects and operations that will allow smallholder farmers to adopt environmentally sustainable and climate resilient practices for adaptation to CC. Those approaches that have proven successful in delivering resilience benefits to smallholders will be scaled up through community-based adaptation and natural resources management plans to systematically incorporate resilient investments.

Given the breadth of the mainstreaming of climate change agenda, IFAD will continue to actively engage partners (e.g. RBA , private sector, research institutions, etc.) to incorporate their knowledge and expertise in the delivery of programmes on the ground. In addition IFAD and its partners will strive to engage relevant stakeholders in the implementation of national climate strategies at national, regional and global level. IFAD will maintain a strong focus on capacity building and knowledge development for a sustainable agriculture; considering that climate mainstreaming will be done in an integrated way with other cross-cutting themes – especially women's empowerment, gender equality and nutrition.

Finally IFAD will continue its commitment to play its catalytic role to enable smallholder farmers to become significant beneficiaries of climate finance, ensuring that the complementarity of the different contributions will address a wider range of multiple benefits.

| CLIMATE MAINSTREAMING RESULT MEASUREMENT FRAMEWORK IN IFAD'S PORTFOLIO | | |
|---|---|---|
| OVERARCHING GOAL: Rural people overcome poverty and achieve food security through remunerative, sustainable and resilient livelihoods | | |
| PURPOSE: Smallholder's farmers will achieve greater adaptive capacity and climate resilience | | |
| OBJECTIVE/OUTCOME | OUTCOME INDICATORS | OUTPUT INDICATORS |
| 1. COMMUNITY-BASED ADAPTATION<br>Increased investment in community-based adaptation and natural resources management plans for resilient investments (including land, water resources and climate services). | Percentage of beneficiary households adopting environmentally sustainable and climate resilient practices for adaptation to CC. | # of HH with improved access to water for agricultural production and processing. CRI*<br># of hectares of land brought under climate-resilient management. CRI*<br># of persons provided with climate information services. CRI* |
| 2. RESOURCE GOVERNANCE (Including land tenure)<br>Increased participation of smallholder farmers in decision processes about the governance of climate-sensitive natural resources | Percentage of beneficiary households reporting improved access to land, forests, water bodies or irrigation water for production purposes. | # of persons whose user's rights over natural resources have been registered in national cadastre and/or geographic management systems. CRI* |
| 3. LOW-CARBON AGRICULTURE<br>Increased adoption of technologies and practices which lower the carbon footprint on agricultural systems. | # of tonnes of GHG emissions (CO2) avoided and/or sequestered. CRI | # of individuals provided with technologies and practices that reduce or sequester greenhouse gas emissions. CRI* |
| 4. WOMEN'S EMPOWERMENT<br>Strengthened enabling environment to empower rural women to have equal opportunity to participate in, and benefit from, profitable climate resilient agriculture activities. | Percentage of beneficiary women reporting control over use of income generated activities through profitable climate resilient agriculture activities. | # of women engaged in priority setting about climate adaptation and mitigation investments.* |
| 5. POLICY ENGAGEMENT<br>Strengthened enabling environment at national, regional and global level for climate mainstreaming. | Percentage of IFAD member countries aligning IFAD support to agricultural investments strategies with national, regional and global climate change commitments. | # of COSOPs and CSN outlining climate-related risks and opportunities in SECAP review notes.* |
| 6. PARTNERSHIP ENGAGEMENT (Including private sector and South-South exchanges)<br>Strengthened partnerships capacities to implement national climate strategies supported by IFAD programmes. | # of public sector institutions and farmer-based organizations supported by IFAD implementing national climate strategies. | # of IFAD's partners promoting national climate strategies and/or climate-related South-South know-how initiatives.* |
| 7. KNOWLEDGE MANAGEMENT<br>Increased knowledge on climate resilient agriculture approaches and practices available at national, regional and global level. | #of national, regional and global dialogues on climate issues where IFAD supported projects or partners contributed actively. | # of climate-related knowledge products developed and disseminated.* |
| 8. CLIMATE RESOURCE MOBILIZATION<br>Increased resources mobilized from different donors for climate-sensitive investments in support of smallholder agriculture. | New climate-related investments in IFAD (Mitigation or Adaptation to Climate Change). | #of USDM mobilized from different donors for climate-sensitive investments. |

Legend:
CRI: Refers to those indicators included in the list of new Core Rural Indicators.
Asterisk *: Refers to those indicators that are strengthened or reinforced specifically by the net incremental resources supported by UCCS and ASAP2.